

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: السبت ٢٩ ذو الحجة سنة ١٣٨١ هـ. الموافق ٢ حزيران سنة ١٩٦٢ م. العدد ١٦١٧

الفرس

صحيفة

مجلد	الفرس	العدد
٥٩٠	مجلس الأمة	
٥٩٠	نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢	نظام قناة الغور الشرقية
٥٩١	نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٢	نظام سياسة التعليم العالي
٥٩٤	نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢	نظام دائرة القوم
٥٩٦	نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٢	النظام المعدل لنظام الموظفين المدنيين
٥٩٨	نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٣٩	نظام مكافحة الجراد المعدل لسنة ١٩٦٢ (صادر عن وزير الزراعة)

هكذا من الأهل

نموذج السيرة الذاتية للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نصلى ارادتنا بما هوأت :-

يضاف الى الأمر المعين في ارادتنا المؤرخة ١٩٦٢/٢/٢٨ الذي دعي مجلس الامة للاعتقاد من اجله الأمر المعين الآتي:

مشروع قانون تسوية ديوان المزارعين .

١٩٦٢/٥/٩

وزير الداخلية

كمال الدجاني

رئيس الوزراء

وصفي التل

الحسين طلال

نموذج السيرة الذاتية للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢

نظام قناة الغور الشرقية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٠ - يستعاض عن عبارة (مدير مشروع سلطة قناة الغور الشرقية) بما وردت في اللائحة التالية تعريفاً للكلمة

(المدير) بعبارة (مدير عام سلطة قناة الغور الشرقية)

١ - نظام المشتريات والمطامير لسلطة قناة الغور الشرقية رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٠

٢ - النظام المالي لسلطة قناة الغور الشرقية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٠

٣ - نظام المستودعات لسلطة قناة الغور الشرقية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠

١٩٦٢/٥/٩

الحسين طلال

رئيس الوزراء

وزير الزراعة والتعليم

وزير الدفاع

وصفي التل

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

وزير

المادة ٥ - تدار الكليتان المذكورتان على النحو التالي :-

أ - يؤلف مجلس أمناء مستقل عن وزارة التربية والتعليم للإشراف على إدارة الكليتين المذكورتين ضمن أحكام الدستور والقوانين والانظمة والسياسة العامة المرفوعة في المملكة ، ويرأس المجلس وزير التربية والتعليم بحكم مركزه وينوب عن الرئيس عند تغيبه عن الجلسات نائب رئيس دائم ينتخبه أعضاء المجلس بالاقتراع السري .

ب - يؤلف المجلس من سبعة أعضاء عدا الرئيس . يكون ما لا يزيد عن اربعة أعضاء منهم من كبار موظفي الدولة ، ويكون العدد الباقى من المواطنين على ان يكون الأعضاء جميعهم من حملة الشهادات الجامعية ويعين أعضاء المجلس للمرة الاولى بقرار يتخذه مجلس الوزراء بعد اختيار العدد اللازم من قائمة بأسماء من يرشحهم وزير التربية والتعليم ويقرن بالارادة الملكية السامية .

ج - يقوم رئيس المجلس بدعوة الأعضاء للاجتماع مرتين في السنة على الأقل ويكون مسؤولاً عن تقديم قرارات المجلس الى مجلس الوزراء حينما اقتضى الامر ذلك واعلام العميد صاحب العلاقة في حينه لاتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذ هذه القرارات .

د - تكون مدة العضوية خمس سنوات يعيد بعدها مجلس الوزراء النظر في تشكيل المجلس وتنتهي العضوية في حالة الوفاة او المرض الذي لا يمكن العضو من القيام بمهام عضويته ، او في حالة الاستقالة الاختيارية ، ويصدر مجلس الوزراء قرار انتهاء العضوية ويقرن ذلك بالارادة الملكية السامية ، وعند شغور العضوية يعين العضو الجديد بقرار من مجلس الوزراء من بين قائمة المرشحين يقدمها مجلس الأمناء ويصبح التعيين ساري المفعول بعد اقترانه بالارادة الملكية السامية .

هـ - لمجلس الأمناء الصلاحية المطلقة في وضع السياسة العامة للكليتين الجامعتين مستأنساً بتوصيات العميد صاحب العلاقة بعد مشاورة هيئة التدريس .

ويعهد الى المجلس كذلك بدراسة واقرار التوصيات الخاصة بالانظمة والمناهج والبرامج والدراسات وشؤون القبول والترفع ومنح الشهادات وجميع الامور الاكاديمية والفنية المتعلقة بالطلاب والدراسة في هذه الكليات وتكون قرارات المجلس نهائية وملزمة اذا وافق عليها عددا لا يقل عن خمسة من اعضاء المجلس .

و - تكون موازنة الكليتين فصلا مستقلا في الموازنة العامة للدولة ويعد مجلس الأمناء - بناء على تنسيب العميد المختص - مشروع الموازنة بما في ذلك لمحدد الرسوم المدرسية ثم ترفع الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها واكمال الاجراءات الرسمية المقررة ، ويجوز لمجلس الأمناء جمع التبرعات والمساهمات الاهلية وقبول الهبات من الافراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الداخل والخارج بعد موافقة مجلس الوزراء على قبول هذه الهبات .

ز - يعين عميد لكل كلية . ويجب ان يحمل العميد شهادة الدكتوراه في احد حقول الدراسة في كليته ، او في الفلسفة وان تكون لديه الاهلية اللازمة الكافية في الادارة وفي حقن تخصصه ويعين العميد في المرحلة التأسيسية بقرار يتخذه مجلس الوزراء ويقرن بالارادة الملكية السامية . يبقى العميد في عمله حتى يستقيل بمحض اختياره او يقضى من الخدمة بقرار يتخذه مجلس الأمناء باغلبية خمسة اصوات على الأقل ويقرن بتضديق مجلس الوزراء والارادة الملكية السامية .

عند شغور وظيفة العميد ينسب مجلس الأمناء مرشحين اثنين يقرر مجلس الوزراء تعيين احدهما ويقرن القرار بالارادة الملكية السامية .

ح - يقوم العميد بعمل السكرتير التنفيذي لمجلس الأمناء فيما يتعلق بشؤون كليته فيشرف على تنفيذ السياسة العامة للكلية وتطبيق المناهج والانظمة والتعليمات التي يصدرها مجلس الأمناء ويشترك في جميع مناقشات المجلس دون ان يكون له حق التصويت ، ويتولى جميع الامور الادارية والمالية المتعلقة بكلية وضمن السياسة العامة للدولة واحكام الموازنة والانظمة والتعليمات المالية المقررة .

ط - يضع مجلس الأمناء الانظمة والتعليمات الخاصة بتعيين اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم والاستغناء عنهم وتقاعدهم وغير ذلك من امورهم ، ويتم تنظيم الدرجات والرواتب الخاصة بالعميد واعضاء هيئة التدريس على نحو يكفل اجتذاب اعلی المؤهلات العلمية ، ويقر مجلس الوزراء هذه الانظمة والتعليمات حسب الطرق المرفوعة في المملكة ، ويقوم مجلس الأمناء والعميد المختص بتنسيب تعيين الاساتذة لمجلس الوزراء الذي يصدر القرارات بهذا الشأن ويقوم العميد بتعيين المستخدمين عدا الاساتذة ويراعي في التعيين احكام الموازنة المقررة لهذا الغرض وحاجات البرامج الدراسية .

المادة ٦ - يمنح مجلس الأمناء الدرجات العلمية بناء على توصية العميد والهيئة التعليمية في الكلية وتكون الشهادات موقوفة من عييد الكلية ورئيس مجلس أمنائها .

المادة ٧ - يمكن تأسيس كليات اخرى بناء على توصيات مجلس الأمناء بعد الموافقة عليها من مجلس الوزراء وشريطة ان تسمح الامكانيات المالية والفنية بذلك وتدار هذه الكليات بنفس الاسلوب السلي تدار به الكليتان المنوه عنهما في هذا النظام .

المادة ٨ - تلحق جميع الكليات بالجامعة الاردنية بعد تأسيسها ويصبح رئيسها مسؤولاً عن جميع عملاء الكليات .

المادة ٩ - لمجلس أمناء الكليتين ان يعيد النظر في هذا النظام ويقترح تعديله في ضوء تطبيقه والخبرة العملية ، وترفع التعديلات المقترحة لمجلس الوزراء للنظر فيها واقرار ما يراه مناسباً بشأنها واستصدار الارادة الملكية السامية بالمصادقة عليها .

١٩٦٢/٥/١٩

التعيينات

وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المواصلات	وقاضي القضاة	وزير الدفاع
داود ابو غزالة	ابراهيم القطان	وصفي التل
وزير	وزير	وزير
العدلية	الاشغال العامة	المالية
حننا خلف	محمد اسماعيل	عز الدين المهدي
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير
والانشاء والتعمير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الداخلية
قاسم الرماوي	خليل السالم	كمال الدجاني
	صبيحي امين عمرو	

نظام دوائر التمويل

بمقتضى المادتين (١١٤ و ١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢

نظام دائرة التمويل

صادر بمقتضى المادتين (١١٤ و ١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام دائرة التمويل لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تؤلف دائرة باسم (دائرة التمويل) تربط بوزير الاقتصاد الوطني وتتولى كافة الصلاحيات التي كانت تمارسها الجهات التالية :

- أ - مكتب التمويل ومراقبة الأسعار .
- ب - دائرة الاستيراد والتصدير .
- ج - قسم اللوازم والمطاعن بوزارة المالية .

المادة ٣ - تنفيذاً لأفراض المادة الثانية من هذا النظام يلتحق موظفو دائرة الاستيراد والتصدير وموظفو قسم اللوازم بوزارة المالية بدائرة التمويل .

المادة ٤ - لوزير الاقتصاد الوطني بموافقة مجلس الوزراء ان يضع القرارات ويصدر التعليمات التي يراها ضرورية لتنظيم هذه الدائرة وميزان العمل فيها .

المادة ٥ - الى ان توضع مثل هذه القرارات والتعليمات تطبق هذه الدائرة الانظمة والتعليمات التي كانت تطبقها الجهات المذكورة في المادة الثانية .

المادة ٦ - تناط بوزير الاقتصاد الوطني الصلاحيات التي كان يمارسها وزير المالية بمقتضى نظام اللوازم رقم (١) لسنة ١٩٥١ ونظام اللوازم للقرات الاردنية المسلحة رقم (٤٧) لسنة ١٩٦١ وما طرأ عليها من تعديلات .

المادة ٧ - جميع قرارات لجان المطاعن المركزية وغيرها من لجان المطاعن التي تزيد قيمة المطاعن فيها على خمسمائة دينار لا تنفذ ما لم يوافق عليها وزير الاقتصاد الوطني والوزير المختص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار وعلى لجنة المطاعن ان تقدم قرارها الى الوزيرين خلال خمسة ايام من تاريخ اصدارها القرار . واذا اختلف الوزيران يرفع الأمر الى رئيس الوزراء الذي يكون قراره قطعياً .

المادة ٨ - أ - تناط بمدير دائرة التمويل صلاحيات وكيل وزارة المالية المنصوص عليها في المادة السابعة من نظام اللوازم رقم (١) لسنة ١٩٥١ .

ب - يقوم مدير دائرة التمويل مقام مراقب الاستيراد حيثما ورد ذلك في الانظمة والتعليمات المعمول بها .
١٩٦٢/٥/٩

بسمين طلال

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
المواصلات	الخارجية	التربية والتعليم	وزير الدفاع
داود ابو غزالة	حازم لسيية	ابراهيم القطان	وصفي النل
وزير	وزير	وزير	وزير
المالية	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	المالية
عز الدين المفتي	عبد الوهاب المجالي	محمد اسماعيل	عز الدين المفتي
وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الشؤون الاجتماعية	الصحة	الداخلية
كمال الدجاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	صبيح امين عمرو	كمال الدجاني
قاسم الرمادي	محمود السالم		

هذا من الأهل

نظام المعدل لنظام الموظفين المدنيين

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣
نامر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٢

النظام المعدل لنظام الموظفين المدنيين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام الموظفين لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : -
موظفو الصنف الأول هم الذين يشغلون إحدى الوظائف أو الدرجات التالية :

١٣٠	ديناراً في الشهر	رئيس الديوان الملكي الهاشمي والطبيب الخصاص ورئيس محكمة التمييز والسفير من رتبة (أ) ونائب رئيس مجلس الاعمار .
١٢٠	ديناراً في الشهر	رئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان الخاسبة والسفير من رتبة (ب) والمستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء وقاضي محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة .
١١٥	ديناراً في الشهر	المحافظ .

واذا اشغل وزير سابق إحدى هذه الوظائف فيستوفي عندئذ الراتب الاساسي للوزير العامل .

الدرجة	الراتب الشهري بالدينار من	الزيادة السنوية بالدينار الى
الأولى أ	٩٢	١١٠
الأولى ب	٨٣	٩١
الثانية	٧٢	٨٠
الثالثة	٦٢	٧٠
الرابعة	٥٢	٦٠
الخامسة	٤٦	٥٠
السادسة	٤١	٤٥

يعطى موظف الدرجة الأولى (أ) أو (ب) الراتب الذي يستحقه محسوبة له الزيادة السنوية التي استحقها اعتباراً من ١/٤/١٩٥٩ بشرط ان لا تصرف له فروق نقدية عن المدة التي سبقت تطبيق احكام هذا النظام.

المادة ٣ - تعدل المادة (١٦) من النظام الاصلي بشطب ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
أ - يجوز في الحسالات الاضطرارية للمرجع المختص في التعيين وبموافقة مجلس الوزراء ان يستعمل مخصصات وظيفة شاغرة لوظيفة أخرى تقل عنها في الدرجة غير المدرجة في الميزانية العامة المعمول بها وفي هذه الحالة يحتفظ الموظف باسم الوظيفة المعلن لها دون ان يكسبه ذلك حقاً في الترفيع الى درجة الوظيفة التي يستوفي راتبه من مخصصاتها .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
٢٧ - يجوز للجنة انتقاء الموظفين عند تنسيب التعيين :

أ - ان تعتبر سنوات الخبرة في الوظائف الحكومية المصنفة وغير المصنفة وفي الوظائف والاعمال غير الحكومية معادلة لسني الدراسة بالمقياس الذي تراه عادلاً في كل حالة شرط التقيد بالحد الأدنى للشهادات العلمية والمؤهلات المطلوب توافرها بمقتضى احكام المادتين ٢٣ و ٢٦ من هذا النظام .

ب - ان تقلد الخبرات المهنية العملية تقديراً مناسباً بحيث يمكن تعيين الفنيين والمهنيين في درجات مصنفة دون التقيد بالحد الأدنى للشهادات بمقتضى احكام المادتين ٢٣ ، ٢٦ من هذا النظام .
عن الا تقل شهادة المرشح عن اكمال الدراسة الابتدائية .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٥٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
٥٨ - يجري نقل الموظفين على الوجه التالي :

أ - يجوز نقل اي موظف بقرار من الوزير المختص من اي مكان الى اي مكان آخر في داخل المملكة او خارجها ومن اي وظيفة الى اي وظيفة أخرى بنفس الدرجة وضمن الوزارة الواحدة .

ب - يجري نقل موظفي الصنف الثاني من وزارة الى أخرى بموافقة الوزيرين المختصين .
ج - يجري نقل موظفي الصنف الاول من وزارة الى أخرى بناء على تنسيب الوزيرين المختصين وموافقة مجلس الوزراء على ان يقترن ذلك بالارادة الملكية .

المادة ٦ - تعدل المادة (٧١) من النظام الاصلي بشطب عبارة (ثلاثة اشهر) التي وردت في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (ستة واحدة) .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (٩٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
٩٤ - موظفو الصنف الاول والموظفون بعقود يعطون الاجازات بموافقة الوزير المختص الا اذا كانوا من موظفي الدرجة الاولى (ب) فما فوقها فيشترط عندئذ موافقة رئيس الوزراء ، او مديراً له .
الثاني والموظفون غير المصنفين فيعطون الاجازات بموافقة وكيل الوزارة ، او مدير الدائرة او من يقوم مقام اي منها بصورة قانونية اذا فوضه الوزير بذلك ، اما المستخدمون فيعطون الاجازات بموافقة وكيل الوزارة او مدير الدائرة او من يفوضه اي منها بذلك .

المادة ٨ - تعدل المادة (٩٥) من النظام الاصلي بشطب عبارة (الى رئيس الوزراء او الوزير المختص حسب مقتضى الحال) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس الوزراء او الوزير او وكيل الوزارة او مدير الدائرة المختص حسب مقتضى الحال)

المادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة (١٨٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
١٨٨ - يصدر الوزير المختص براءات التشكيلات وبراءات الزيادة السنوية لجميع موظفي وزارته والدوائر

كل من الأشهر